مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (06)، العدد (01) / 2021
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

أهمية شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق مبادرة الموازنة المفتوحة 2006-2017

The importance of the transparency of the Algerian public budget according to the Open Budget Initiative 2006-2017

د.محمد مسعودي[1]، أ.أمين بن سعيد [2] أ.علي مسعودي[3]

[1] جامعة الوادي (الجزائر)

[2] جامعة الجزائر 3(الجزائر)

[3] المركز الجامعي بإليزي (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2021/05/16 **تاريخ القبول:** 2021/05/28 **تاريخ النشر:** 2021/06/05

الملخص:

استهدفت هذه الورقة تقييم مدى تجسيد مبدأ الشفافية في الموازنة العامة للدولة الجزائرية بالاعتماد على نموذج استبيان مبادرة الموازنة المفتوحة الدولي والذي تأسس سنة 2006، يجرى هذا الاستبيان دوريا مرة كل عامين بالاشتراك مع باحثي المجتمع المدني في البلدان المشتركة لقياس مبادئ حوكمة الموازنة العامة الثلاثة: الشفافية، المشاركة والمسائلة. حسب هذا النموذج وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لتهيئة البيئة الملائمة لمبدأ الشفافية في الميزانية العامة إلا أنها ظلت في فئة الدول صاحبة الأداء الضعيف حيث تراوح مؤشر الشفافية بين نقطتين بين (100/02) و(100/19) للفترة (2006 /2017) بمتوسط حوالي (5.5) بالمئة مما يعكس ضعف شفافية عمليات الميزانية وذلك مقارنة بمتوسط المؤشر العالمي الذي بلغ (42) بالمئة. ولقد فسرت هذه الدراسة ذلك بعدم إتاحة معظم وثائق الميزانية، وعدم شمولية وفائدة المعلومات في تلك الوثائق لمختلف فترة الدراسة 2006-2017.

الكلمات المفتاحية: مبدأ الشفافية – الموازنة العامة – الموازنة المفتوحة.

ABSTRACT:

This paper aims to assess the extent to which the principle of transparency is embodied in the Algerian public budget, based on the model of the International Open Budget Initiative questionnaire, which was established in 2006. Participation and accountability. According to this model, and despite the efforts made by Algeria to create an appropriate environment for the principle of transparency in the public budget, it remained in the category of poor-performing countries-, where the transparency index ranged between two points between (02/100) and (19/100) for the period (2006/2017). With an average of about (5.5) percent, which reflects the weakness of the transparency of budgetary processes, compared to the global average of (42) percent. This study explained that most of the budget documents were not available, and the information in those documents was not comprehensive and useful for the different study period 2006-2017.

Keuywords: *The principle of transparency - the public budget - the open budget.*

المؤلف المرسل: محمد مسعودي: Messaoudi-Mohammed@univ-eloued.dz

المقدمة:

لقد زاد الاهتمام بحوكمة الميزانية العامة مع نهاية عقد ثمانينيات القرن العشرين، وذلك من خلال تمكين المواطنين من المعلومات الكافية عن الميزانية العامة في الوقت المناسب بما يتيح فهم القرارات التي لها بالغ الأثر على حياتهم اليومية والمشاركة في صنعها، ويمكنهم من المساهمة في رسم مستقبل بلادهم، إن إعطاء الفرصة للإطلاع وتحليل الميزانية يعتبر أداة قوية في تقييم فعالية الحكومة في إنفاق الموارد العامة من جهة وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يساعد على تحديد السياسات التي ينبغي على الحكومة أن تنتهجها من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الالتزامات. [1]

تطرح مسألة الوثائق المرفقة بالميزانية في الجزائر عديد الإشكالات، فالوثائق الميزانية المذكورة في المادة 68 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية الحصول عيها صعب جدا[2]، خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية والتقدير المالي والاقتصادي. وفي هذا الشأن نشير إلى أن الوثائق المالية في الجزائر غير متداولة تماما في مجال الإعلام القانوني وبالتالي فإن الصحافة تشكل المنفذ الوحيد للإطلاع على وثائق ميزانية الدولة، ويمكن القول بأن هذا النوع من الوثائق (وإن وجدت فعلا) فإنها تبقى محتكرة لدى أعضاء السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فقط. إذ أن الوثائق المتضمنة المجمعات الميزانية لا تكون محل نشر، وليست متاحة للجمهور بل أكثر من ذلك تعد ربما من أسرار الدولة التي لا يجب نشرها، الأمر الذي يدل على ثقافة عدم الثقة التي تتميز بها أغلب بلدان العالم الثالث ومن بينها الجزائر،[3] وهنا تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الدولية تعترف بسر الدولة في حالات محدودة جدا كالأمن والدفاع . ومن أجل متابعة وتقييم مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة بما فيها مبدأ الشفافية في ميزانياتها تعتمد معظم حكومات العالم على ما يسمى مبادرة شراكة الميزانية المفتوحة التي انضمت لها الجزائر منذ 2006، والتي تتصف بأنها الأكثر مصداقية لكونها منظمة مستقلة ويتسم مؤشرها بكثير من الموضوعية والشمولية والدقة.

كيف نقيم ونفسر مدى تجسيد مبدأ شفافية الموازنة العامة للدولة الجزائرية وفق مبادرة الموازنة المفتوحة خلال الفترة 2006-2017 ؟

1. الخلفية النظرية والدراسات السابقة في الموضوع:

1.1 الدراسات السابقة:

- **ساجي فاطمة، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، مذكرة ماجستير تخصص المالية العامة جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معوقات وإمكانية ومجالات الاستفادة من تطبيق مفاهيم الشفافية في المالية العامة وذلك للمساهمة في زيادة فعالية المالية العامة وحل مشاكلها، وانطلقت الدراسة من محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية حول كيف يمكن تعزيز الشفافية في تسيير المالية العامة وما مدى شفافية المالية العامة في الجزائر في ظل النظام الميزاني الحالي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المالية العامة في الجزائر بعيدة عن مبدأ الشفافية حيث لا تفصح عن كامل مصروفاتها الأمر الذي كشفت عنه قلة المعلومات المتاحة للجمهور حول الميزانية العامة للدولة ونشاطاتها المالية.[4]

- Jeffrey Carmichael, Public Sector Governance and the Finance Sector, Presentation delivered to: A Regional Seminar on Non-Bank Financial Institutions Development in African Countries ,Sponsored by the World Bank December 9-11, 2001.

تسعى هذه الدراسة النظرية إلى الكشف عن الطرق التي يشارك فيها القطاع العام ويؤثر بشكل فاعل في سلوك القطاع العام المالي العام والخاص، فضلا عن تأثير مضامين الحوكمة الضعيفة للقطاع العام في الأداء المالي أي تكاليف الحوكمة الضعيفة في القطاع المالي وإجراءات تحسينها. في البداية عرض الباحث أثر الظروف والمتغيرات المعاصرة في ظهور حوكمة الشركات والحوكمة العامة ومفهوم كل منهما، ثم يتطرق إلى أهمية الحوكمة في القطاع المالي العام ويشير أن الحوكمة في المالية العامة لها عدة أهداف اقتصادية واجتماعية قبل أن تكون سياسية وفي الأخير توصل الباحث إلى مجموعة من المبادئ العامة لحوكمة القطاع المالي العام .[5]

- Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo, The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues, The World Bank Policy Research Working Paper No. 5430, (2010)

يعتبر الاقتصادي دانيال كوفمان من أهم الباحثين في مجال الحوكمة، حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على مؤشرات الحوكمة العالمية التي شملت أكثر من 200 دولة منذ 1996، وتحليل منهجية قياسها واستنباط أهم الدروس من إمكانية قياس الحوكمة وعلاقتها مع مختلف مجالات التنمية في الدول قيد الدراسة، فكانت النتيجة أن قياس الحوكمة ينطوي على تحديات فريدة. فهي عملية معقدة ولها أبعاد كثيرة مختلفة، ومن غير الممكن لمؤشر واحد أن يحدد بشكل كامل أداء أحد البلدان في مجال الحوكمة. ولذلك، فمن المهم الاستناد إلى مجموعة متنوعة واسعة النطاق من مصادر البيانات المتاحة بشأن الحوكمة . وتعتبر المؤشرات العالمية الإدارة الحكم طريقة لتجميع وتلخيص تلك الثروة من المعلومات اعتمادا على خبرات وآراء أصحاب المصلحة الحقيقية على مستوى العالم وتمثلت مؤشرات الحوكمة حسب الدراسة في: إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وانعدام العنف، الفعالية الحكومية، نوعية الأطر التنظيمية، سيادة القانون، مكافحة الفساد.[6]

- Nihangaza Charles, etude sur la transparence budgetaire au BURUNDU, bujumbura, 2013.

هي دراسة قام بها الباحث في إطار أبحاث جمعية PARCEM التي تعنى بقضايا الميزانية العامة في إطار تقييم نشاطات الدولة خاصة فيما يخص الشفافية والمشاركة في إعداد الميزانية في ظل تحديث نظام الميزانية في بوراندي والتوجه نحو ميزانية البرامج، فركزت الدراسة حول موضوع الشفافية باعتبارها حق المواطن في الحصول على بيانات الميزانية والمشاركة في إعداد الميزانية المحلية أو حتى العامة. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل المجتمع المدني في عملية الميزانية العامة عن طريق نشر الوعي بأهمية تحليل بيانات الميزانية والمطالبة بإتاحة المعلومات والتقصي عنها في كل مرحلة من مراحل دورة الميزانية وإنشاء مجموعات التتبع الميزانية المحلية عبر النطاق الجغرافي مع ضرورة التأكيد على تنمية مهارات هاته المجموعات بإجراء دورات تدريبية وأيام دراسية حول الميزانية العامة وأهمية الشفافية فيها .[7]

2.1 الإطار النظري لنموذج مبادرة الميزانية المفتوحة

منذ 2006 تقوم شراكة الميزانية المفتوحة بإجراء الاستبيان مرة كل عامين بالاشتراك مع باحثي المجتمع المدني في البلدان المشتركة المستقلين عن الحكومات والأحزاب السياسية، كما قامت بإنشاء مؤشر الميزانية المفتوحة وقياس مدى قوة الرقابة والمشاركة اعتمادا على نتائج الاستبيان بغية تسهيل قياس الالتزام العام لدى البلدان التي يشملها الاستبيان بالشفافية والقيام بإجراء مقارنات بين هذه البلدان.

1.2.1 مبادئ الشفافية والمساءلة المالية وفق مسح الميزانية المفتوحة: إن الاستبيان يركز على بعض المبادئ الرئيسية المتعلقة بشفافية الميزانية والممارسات القابلة للمساءلة في كل مراحل إعدادها، وتتمثل هذه المبادئ في ما يلي:[8]

- **الإذن المسبق:** يجب أن يصادق المجلس التشريعي على الإجراءات المتعلقة بالإنفاق وتحصيل الإيرادات والديون قبل بدء السلطة التنفيذية العمل بها.
- **الوحدة:** يجب تقديم جميع التقديرات المتعلقة بالنفقات السنوية والإيرادات المنتظرة وغيرها من الأنشطة المالية الحكومية في مشروع واحد تفصيلي تقدمه السلطة التنفيذية (يأخذ العرض وثيقة واحدة شاملة، مع العديد من الوثائق الداعمة).
- **الشمولية:** لا يقتصر واجب الحكومة في كشف نشاطاتها على مشروع الميزانية وإنما عليها أن تصدر وثائق في أوقات أخرى من السنة المالية من أجل تقديم صورة شاملة ومحدثة عن أعمال الحكومة.
- **الدورية:** على الحكومة أن تلتزم بمواعيد ثابتة خلال السنة من أجل إعداد مشروع الميزانية، ثم تقدمه إلى البرلمان للمناقشة والإقرار،ثم تنفيذها. ثم تقدم الحسابات الختامية إلى الجمهور وإلى الهيئة العليا للرقابة،في الوقت المناسب والتقارير المنتظمة عن كل من المراحل الأربع لعملية الميزانية أمر ضروري.

من المهم أيضاً أن يقوم المجلس التشريعي والجهاز الأعلى للرقابة بلعب أدوارها الحاسمة في الوقت المناسب طوال عام الميزانية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمناقشة والموافقة على الميزانية السنوية ومراجعة الحسابات الختامية.

- **الخصوصية:** يجب أن يؤدي تصنيف النفقات وفق أنظمة مقبولة عالميا من أجل إعطاء نظرة واضحة عن مختلف نفقات الحكومة، ولا تكون مجاميع كبرى حتى تبين نوايا الحكومة.
- **الشرعية:** لا بد أن تكون جميع نشاطات الحكومة منسجمة مع القانون وإذا وجد قصور في القانون يخل بالالتزام بمبادئ الشفافية و أو من أجل تعزيزها فعلى المجتمع المدني تقديم التوصيات لتعديله.
- **سهولة العرض:** تعتبر وثائق الميزانية أهم وسيلة لمساءلة الحكومة لذلك يجب أن تقدم بطريقة يمكن التحكم فيها وفهمها من خلال مجموعة كبيرة من الجماهير ذات مستويات متفاوتة من القدرة الفنية، وتتمثل في أعضاء البرلمان والموظفين، والمجتمع المدني.
- **الدعاية:** يجب أن يكون الحق لجميع المواطنين كأفراد أو ضمن منظمات المجتمع المدني في إصدار أحكام عن والتعبير عن رأيهم حيال الميزانية العامة وهذا ما يتطلب إتاحة الوثائق الميزانية للجميع ولاسيما مشروع الميزانية التمهيدي.
- **الوسائل والغايات:** يجب أن يكون هناك روابط واضحة بين سياسات الحكومة وخططها ومدخلات الميزانية والمخرجات والنتائج المرجوة، ويجب أن يعبر التوضيح المرافق للميزانية عن أهدافها من حيث المدخلات والأهداف التي يجب تحقيقها ونتائج قابلة للقياس.

2.2.1 المعلومات المحتواة في الاستبيان: إن المغزى من الاستبيان هو تقديم صورة مستقلة وغير حكومية عن شفافية الميزانية في البلدان المدروسة بهدف تيسير الحصول على المعلومات خلال كل مرحلة من مراحل إعداد الميزانية، حيث يتعين على باحث واحد في كل

بلد، أو مجموعة باحثين ضمن إحدى المؤسسات تقديم استبيان واحد يتضمن النتائج المتعلقة بهذا البلد وعليه فإن النتائج المقدمة تستند إلى استبيان واحد يقدم لهم.[9] . لقد تعهدت شراكة الميزانية الدولية عقب طرح مسح الميزانية في عام 2012 بتنفيذ سلسلة من التحسينات على أسئلة الاستبيان، ولقد تزامنت مراجعة المسح مع أعمال مشابهة تم تنفيذها من خلال الجهات الدولية الأخرى التي تضع المعايير في مجال الشفافية المالية، فقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي بتطوير مبادئ جديدة حول حوكمة الميزانية، كما قام صندوق النقد الدولي بإجراء تعديل على ممارسات الشفافية في المالية العامة التي أصدرها في عام 2007 بإصدار ميثاق الشفافية المالية عام 2015 والذي بمثابة المعيار الدولي للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمالية العامة وقام برنامج الإنفاق العام والمحاسبة المالية بتحديث أداة التقييم الخاصة به والتي أطلقت في فيفري 2016، واعتمادا على هذه المراجعات الحديثة وعلى الدروس المستفادة من الجولات السابقة تضمنت التحسينات إجراء التغييرات التالية (الدولية، 2017):[10]

- تضمين أسئلة جديدة من أجل تحقيق المزيد من التناسق بين المسح وبين أدوات الشفافية المالية الأخرى.
- استبعاد الأسئلة التي كانت إجاباتها غير موضوعية أو تعتمد على أدلة ضعيفة.
- تحسين العبارات في الأسئلة السابقة بهدف زيادة موضوعيتها واعتماديتها.

يضم الاستبيان خمسة أقسام يتطلب القسم الأول من الباحث تحديد كل وثيقة من وثائق الميزانية خلال كل مرحلة من مراحل عملية الميزانية، ويهدف القسم الثاني إلى تقييم المعلومات التي يتم توفيرها في مقترح الميزانية للسلطة التنفيذية والوثائق الداعمة له، أما القسم الثالث يهدف إلى تقييم المعلومات التي يتم توفيرها في وثائق الميزانية السبعة المتبقية في حين يقيم القسم الرابع مدى قوة السلطة التشريعية وجهاز الرقابة العليا إزاء الإشراف على الميزانية وما إذا كان يمتلك السلطة التقديرية من الناحية القانونية لتنفيذ عمليات المراجعة التي يراها، ويركز القسم الخامس على العمليات والآليات والممارسات المتاحة للسلطات الثلاث لضمان إشراك الجمهور في عملية التكوين والنقاشات والموافقات وعمليات التنفيذ والمراجعة للميزانية العامة للدولة. وتبلور الاستبيان في الشكل الآتي: [11]

القسم الأول: توافر وثائق الميزانية للعامة

- الجدول 1:وثائق الميزانية الرئيسية
- الجدول 2: التفاصيل المتعلقة بالتوافر
- الجدول 3: متى تتاح وثائق الميزانية
- الجدول4: أسئلة عامة

القسم الثاني: شمولية مقترح الميزانية

القسم الثالث: شمولية وثائق الميزانية الرئيسية الأخرى

القسم الرابع: قوة مؤسسات الرقابة

القسم الخامس: مشاركة الجمهور في عملية وضع الميزانية

هذا وقد تم الإعلان في مسح الميزانية المفتوحة لعام 2017 عن تغيير تعريف الإتاحة العامة للوثائق بين مسحي الميزانية المفتوحة لعامي 2015 و2017، حيث تعتبر الوثائق التي تم نشرها فقط على موقع الانترنت ذي الصلة الخاص بالحكومة في الوقت المناسب متاحة للعامة. في مسوحات سابقة كانت تعتبر الوثاق التي نشرت في صورة (تم إنتاجها في صيغة إلكترونية ولكن لم يتم نشرها على الإنترنت) ورقية فقط في الوقت المناسب كذلك متاحة للعامة. ونتيجة لذلك تعامل الوثائق الورقية فقط مثل الوثائق الأخرى التي تنتجها الحكومة ولكن لا تتيحها للعامة في الوقت المناسب. ويشتمل ذلك على الوثائق التي تنتجها الحكومة فقط لأغراض الاستخدام الداخلي

ولا تتيحها للعامة على الإطلاق، وكذلك الوثائق التي تصدرها للعامة، ولكن في وقت متأخر من العام، بحيث لا يمكنهم التأثير في عملية الميزانية، يرد هذا التغيير إلى الانتشار الواسع لخدمة الإنترنت في العالم، والأقسام بقيت كما في مسح سنة 2015.

3.2.1 خطوات معاينة البيانات وفق استبيان بالمبادرة: سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى عرض حيثيات الاستبيان وإجراءات الإجابة والتعليق عليها وفقا للنقاط التالية:

أولا– منهجية الاستبيان: تحتوي الاستبانة على مجموعة من الأسئلة يتم وضع إجابات منها لتقييم مدى وصول الجمهور إلى معلومات الميزانية بحيث تشكل في النهاية مؤشر الميزانية المفتوحة أما باقي الأسئلة فتغطي مواضيع تتعلق بفرص المشاركة العامة في عملية الميزانية وتقيس قدرة مؤسسات الرقابة الرئيسية الحكومية على اختبار مصداقية السلطة التنفيذية، والجدول التالي يبن كيفية تصنيف الأسئلة.

جدول (01): تصنيف الأسئلة في الاستبيان

السنة	2006	2008	2010	2012	2015	2017
العدد الإجمالي للأسئلة	122	123	123	125	140	145
الأسئلة المستخدمة في مؤشر الميزانية المفتوح	91	91	92	95	109	109
الأسئلة المستخدمة في قياس قوة الرقابة	31	32	31	30	31	36

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الموقع: http://www.internationalbudget.Org

من الجدول السابق نلاحظ أن الاستبيان يصب جل تركيزه وبصفة كبيرة على الأسئلة المكونة لمؤشر الميزانية المفتوحة والتي تقيس مدى توفر معلومات عن الميزانية للجمهور ومدى ملائمتها مع الوقت المناسب وشموليتها حيث تراوحت الأسئلة بين 91 إلى 109 سؤال، والتي تظهر أساسا في الوثائق الثمانية الرئيسية للميزانية، أما عدد الأسئلة المتعلقة بقياس الرقابة فهي تقريبا ثابتة عند 31 سؤالا ولكن وصلت إلى 36 سؤال سنة 2017 وهذا نتيجة إدخال بعض الأسئلة المتعلقة بالمؤسسات المالية ودورها في الرقابة، ويمكن توضيح ذلك في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (01): تطور تصنيف الأسئلة في الاستبيان

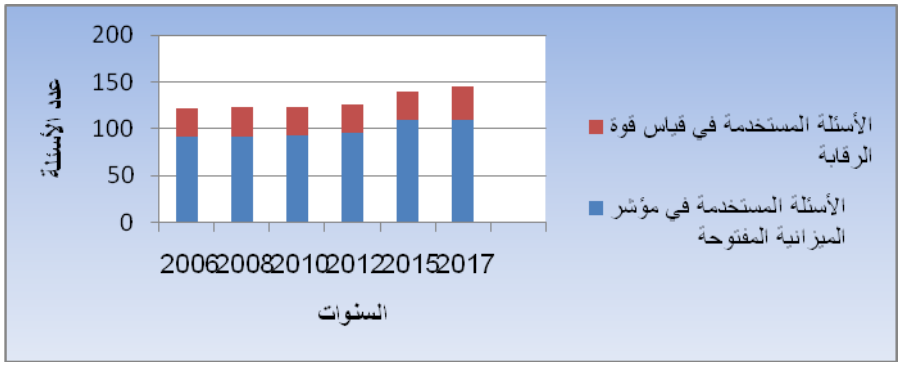

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على الجدول أعلاه

ويمكن توضيح الوثائق الثمانية الرئيسية للميزانية والإطار الزمني المقبول للنشر كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (02): وثائق الميزانية الأساسية

مراحل الميزانية	وثيقة الميزانية	محتوياتها والإطار الزمني المقبول للنشر
مرحلة الإعداد	البيان التمهيدي	توقعات الاقتصاد الكلي التي تقوم الميزانية عليها؛ سياسات وأولويات الإيرادات والنفقات الرئيسية التي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية، وتوقعات الإيرادات والنفقات متعددة السنوات والعجز أو الفائض والدين، يجب أن ينشر قبل شهر من تقديم الميزانية.
	مشروع الميزانية	تفاصيل الإيرادات والنفقات وتقدير الديون وافتراضات الاقتصاد الكلي وبيانات الميزانية التاريخية ومتعددة الأعوام؛ ومعلومات السياسة العامة، وينبغي إصداره في الوقت الذي يتم عرضه على السلطة التشريعية وكحد أدنى أثناء عرض الميزانية
	قانون المالية	القانون الذي يحدد طبيعة وكمية المبالغ المخصصة لموارد وأعباء الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي، يجب إصدارها في موعد أقصاه ثلاثة أشهر بعد موافقة السلطة التشريعية عليه
	ميزانية المواطن	تنقل إلى الجمهور تفاصيل خطط الحكومة الخاصة بجمع وإنفاق الأموال العامة ولتكون في المتناول قدر الإمكان إذا كانت نسخة مبسطة عن المقترح فلابد من إصدارها في نفس وقت توفر مقترح الميزانية وقبل إقراره.
مرحلة التنفيذ	التقارير الدورية	تظهر عملية التقدم في تطبيق الميزانية تتضمن مقادير الإيرادات والنفقات في كل شهر مرحلة التنفيذ الدورية وفي الفترة التي مرت من السنة قبل إعداد التقرير ومقارنة ما أنجز بالمتوقع .يجب طرحها في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر من انتهاء الفترة المشمولة في التقرير
	المراجعة نصف السنوية	يقدم فكرة شاملة عن تطبيق الميزانية كما يتضمن مراجعة الفرضيات التي تستند إليها الميزانية وتأثير تغيرها وعن تأثير كل قرار حكومي أو أي ظرف يمكن أن يترك أثرا ماليا يجب طرحها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء الفترة المشمولة في التقرير.
مرحلة الرقابة	تقرير نهاية السنة	أو ما يسمى بالحساب الختامي فهو يلخص الوضع النهائي للسنة المالية ويعتبر وثيقة مرحلة السنة الأساسية للمساءلة يجب طرحه في موعد لا يتجاوز 12شهرا بعد نهاية السنة المالية .
	تقرير المراجعة	وثيقة الرقابة تلخص فيها جميع المعاينات والملاحظات والتقييمات الناجمة عن أشغال تحريات مجلس المحاسبة مرفقة بالتوصيات التي ترى فيها هيئة الرقابة العليا أنه من الضروري توجيهها إلى رئيس الجمهورية، يجب طرحه في موعد لا يتجاوز 18شهرا بعد نهاية السنة المالية.

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على الموقع:http://www.internationalbudget.org

باقي الأسئلة التي لا تستخدم في حساب مؤشر الميزانية المفتوحة وإنما في قياس وتقييم القدرة الرقابية للسلطة التشريعية وأجهزة الرقابة العليا وكذلك فرص إشراك الجمهور أثناء عملية الميزانية وهي بيانات دليلية فقط وليست شاملة كالتي بشأن الوصول إلى المعلومات.

ثانيا– عملية البحث: تمر هذه العملية بمرحلتين:

أ– جمع البيانات: يبدأ الباحثون في جمع البيانات للمسح، حيث يقيم الاستبيان الوقائع والأنشطة التي تقع حتى نهاية المدة ولا تحسب أي إجراءات وقعت بعد هذا التاريخ.

جدول (03): تطور مدة الإجابة على الاستبيان

السنوات	2006	2008	2010	2012	2015	2017
مدة جمع البيانات	ماي– أكتوبر 2005	جوان – سبتمبر 2007	جوان–سبتمبر 2007	أوت–ديسمبر 2011	ماي– جوان 2014	سبتمبر–ديسمبر 2016

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على http: / / www. Internationalbudget.org

من الجدول نلاحظ أن العمل على الاستبانة يتراوح من ستة أشهر كأقصى مدة إلى شهرين كحد أدنى وهي ليست على منحى واحد، وأقل مدة كانت سنة 2015 وذلك راجع لتقديم شراكة الميزانية المفتوحة نظاما جديدا يستخدمه كل الباحثين لإكمال الميزانية المفتوحة وهو عبارة أداة لإدارة المسح عبر الإنترنيت والتي يطلق عليها اسم indaba تم تطويرها من خلال منظمة النزاهة العالمية من أجل تضمين وتسريع عمليات تجميع ومناقشة ونقل البيانات الخام بين الباحثين حيث هذا النظام لا يلزمهم إرفاق المرفقات ورسائل البريد الالكتروني وهذا سهل العمل الميداني المعقد والذي كان يحتاج سابقا إلى عمالة مكثفة وجعله أكثر نظامية وأكثر سرعة، ولكن سنة 2017 تم عملية المسح في ثلاث أشهر وهذا نتيجة لتغير تعريف بعض شروط الإتاحة العامة حيث أصبح يعتبر إلا المعلومات التي نشرت على الإنترنت تعتبر متاحة للعامة.[12]

ب– تقييم الإجابات: تتطلب معظم أسئلة الاستبانة من الباحثين الاختيار من بين خمسة اختيارات محتملة، وهناك أسئلة معينة يمكن الرد عليها بثلاثة اختيارات محتملة فقط، والمطلوب من الباحثين المكلفين بملأ الاستبانة توفير أدلة كافية تبرر كل إجابة من إجاباتهم مثل الاستشهاد من وثائق الميزانية أو قوانين الدولة أو مقابلات مع مسؤولين حكوميين أو السلطات التشريعية أوخبراء في عملية الميزانية وكما يطلب منهم استكمال كل الإجابات بالتعليقات والإيضاحات وربطها بالوثائق ذات الصلة، كما دعت شراكة الميزانية حكومات جميع دول المسح للتعليق على مسودة مسح الميزانية المفتوحة بعد الاستشارة مع منظمة البحث ذات الصلة والمسؤولة عن إجراءات المسح، وقد تم تشجيع الحكومات على التعليق، ومن بين 112 دولة اتصلت بها شراكة الميزانية علق 76 دولة على نتائج الميزانية المفتوحة لعام 2017. وبمجرد الانتهاء يتم الحصر الكمي لإجابات الاستبيان، وسوف يتم توضيح فيما يلي ماذا تعني كل إجابة وتنقيطها. حيث تصف الإجابات في حالة خمس اختيارات مايلي:

– **الإجابة "أ"و"ب"**: تمثل ممارسة رشيدة فيما تعلق بنوع معلومات الميزانية، استيفاء المعيار تماما وتحصل الإجابة "أ"على100 والجواب "ب"على 67.

– **الإجابة "ج"**: تتوافق مع الحد الأدنى من الجهود لتحقيق المعيار ذات الصلة، وتحصل على 33.

– الإجابة "**د**": تشير إلى أنه لم يتم استيفاء المعيار على الإطلاق، وتحصل على 0.

– **الإجابة "هـ"**: تشير أن المعيار لا ينطبق، ولا يتم حسابها من مجموع النقاط الكلية للبلد.

أما الأسئلة التي تحتمل ثلاث اختيارات فتشير إلى:

– الإجابة "أ":استيفاء المعيار وتحصل على 100.

- الإجابة "ب":عدم استيفاء المعيار وتحصل على 0.

- الإجابة "ج": لا ينطبق، لا تدرج في مجموع النقاط الكلية.

ثالثا – عملية المراجعة: بعد ملأ الاستبيان بالمعلومات الدقيقة والصحيحة، تتم مراجعة هذه البيانات بشكل مستقل من قبل خبيرين دون تحديد هويتهما وأن يكونا محايدين تم اختيارهم بعد دراسة سيرهم الذاتية وبحوثهم في المجال، ثم تعاد مراجعة البيانات من قبل الموظفين بمنظمة الشراكة الدولية للميزانية. ومراجعة التعليقات المقدمة لتبرير إجابات الباحثين و مدى تماشيها مع منهج الدراسة بهدف ضمان الاتساق في اختيار الإجابة لكل بلد، وتم التحقق من المعلومات على أساس المعلومات المتوفرة للجمهور أو المنشورة في الانترنيت وتقارير المؤسسات المالية الدولية، وفي الأخير إعطاء الفرصة للحكومات الوطنية للتعليق على الاستبيانات المستوفاة لكل منها، لتقوم بالتحكيم بين التعليقات التي قدمها المراجعون وتلك التي قدمتها الحكومات التي ردت على طلبات التعليق والقيام بتحديد الإجابات النهائية بالتشاور مع الباحثين.[13] ويمكن توضيح عدد الدول التي علقت على نتائج المسح وتعليقات الخبراء في الجدول التالي:

جدول (04):عدد الدول التي عقبت على نتائج الاستبيان

السنوات	2006	2008	2010	2012	2015	2017
عدد الدول	00	05	45	41	53	76

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على الموقع:http: / / www. internationalbudget org

يمكن ملاحظة أن استجابة الدول للتعليق على نتائج الاستبيان في تزايد مستمر نتيجة لإصرار مبادرة الشراكة الدولية، ونتيجة لما لذلك من تأثير إيجابي على صورة البلد أمام المنظمات المانحة وأما المستثمرين المحليين والأجانب. ويمكن توضيح ذلك في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (02): تطور عدد الدول التي علقت على الإستبيان

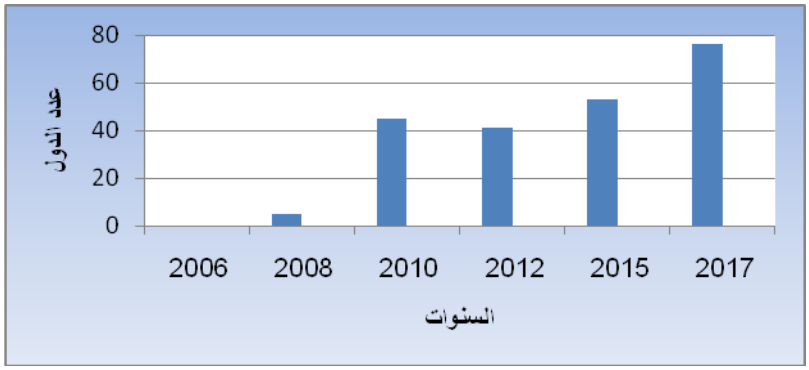

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الجدول أعلاه

ولكن بالرغم من المحاولات العديدة والمتكررة فإن شراكة الميزانية الدولية غير قادرة على الحصول على تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الميزانية المفتوحة من الحكومة الجزائرية.

رابعا – تقديم التقرير النهائي: في الأخير تقدم شراكة الدولية للميزانية المفتوحة في تقريرها الأخير النتائج المستمدة من أقسام البحث والمتعلقة بمقدار وجودة معلومات الميزانية المتاحة من قبل الحكومات، حيث تصنف من الصفر (0) إلى 100 بناء على الإجابات التي تضمنها الاستبيان كما يلي:[14]

- المجموع من(81–100) يشير إلى أن الدولة المعينة تقدم معلومات مكثفة في وثائق ميزانيها.

- المجموع من(61- 80) يشير إلى تقديم معلومات ضخمة.
- المجموع من(41-60) يشير إلى تقديم معلومات محدودة.
- المجموع من(21-40) يشير إلى تقديم حد أدنى من المعلومات.
- المجموع من (0 -20) يشير إلى تقديم معلومات غير كافية أو عدم تقديم معلومات على الإطلاق.

كما ينظر التقرير في مدى التقدم المتعلقة بحالة شفافية الميزانية في مختلف دول العالم المشاركة في المبادرة من خلال إجراء مقارنات لنتائج بين أقسام المسح الثلاثة أي المتعلقة بالشفافية والمشاركة والرقابة وبين المسوحات المتعلقة بالسنوات السابقة. ليقدم في آخر التقرير بعض التوصيات للجهات الفاعلة المختلفة، والتي بوسعها إحداث تغيير ايجابي نحو تعزيز شفافية الميزانية والمشاركة والزيادة من إمكانية المساءلة.

2. تحليل نتائج مدى تجسيد مبدأ الشفافية في الموازنة العامة للدولة الجزائرية

منذ انطلاق مسح الميزانية المفتوحة في عام 2006 تشارك الجزائر فيه، حيث يشرف محمد الزين بركة على ملأ الاستبيان وتقديم التعليقات حول نتائج الاستبيان، وهو مدير الجمعية الوطنية للمالية العامة (Association National des Finances Publiques) بتلمسان والتي أنشأت في عام 2011.

يعتمد المسح على المعايير المقبولة دوليا التي وضعتها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، من أجل الوقوف وتقييم ما إذا كانت الحكومات تتيح للجمهور الوثائق الثمانية الرئيسية من الميزانية على الأنترنت في الوقت المناسب وما مدى شموليتها وتوفرها، وتستخدم على مدار المسوحات الستة، متوسط نقاط 97 سؤال من 129 سؤال تمثل الأسئلة المشكلة لمؤشر الميزانية المفتوحة والتي تقيم حالة الشفافية ما يعادل نسبة 75% من العدد الإجمالي لأسئلة المسح. ويقيس مؤشر الميزانية المفتوحة درجة شفافية ميزانيات الدول وفق مقياس من 0 درجة حتى 100 درجة، ولقد سجلت الجزائر على مدار الستة مسوحات الدرجات التالية:

جدول رقم (05): مؤشر الميزانية المفتوحة في الجزائر

مؤشر الميزانية المفتوحة 2006	مؤشر الميزانية المفتوحة 2008	مؤشر الميزانية المفتوحة 2010	مؤشر الميزانية المفتوحة 2012	مؤشر الميزانية المفتوحة 2015	مؤشر الميزانية المفتوحة 2017
-	02	01	13	19	03

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على الموقع:http://www.internationalbudget.org

نلاحظ من الجدول اعلاه في عام 2006،لم يكن هناك قياس نظرا لعدم تمكن الخبراء من طريقة ملأ الاستبيان وعدم تطبيقهم لمنهجية المسح بدقة وهذا حسب مبادرة الشراكة الدولية للميزانية. أما بالنسبة لعام 2008 يشير مؤشر الميزانية المفتوحة أن الجزائر تقدم معلومات قليلة جدا وضئيلة (100/02) الأمر الذي يترك المجتمع المدني بدون معلومات تقريبا، في حين سجلت في عام 2010 نقطة واحدة (100/01) مما يدل على أن الحكومة لا تنشر أي معلومات عن الميزانية وأنشطتها المالية تقريبا مما يجعل مشاركة المجتمع المدني مستحيلة في مساءلة الحكومة عن إدارتها للأموال العامة، لترتفع عام 2012 إلى (100/13) بزيادة 12 نقطة، وواصلت نقطة الجزائر في الارتفاع سنة 2015 لتصل (100/19)، ولكن سنة 2017 تراجعت لتصل (100/03) وبقيت تقديرات مؤشر الميزانية المفتوحة على

حالها ووصفت بالضئيلة حيث كانت أقل إلى حد كبير من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو42 درجة سنة 2017. ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

الشكل رقم (05): تطور مؤشر الميزانية المفتوحة

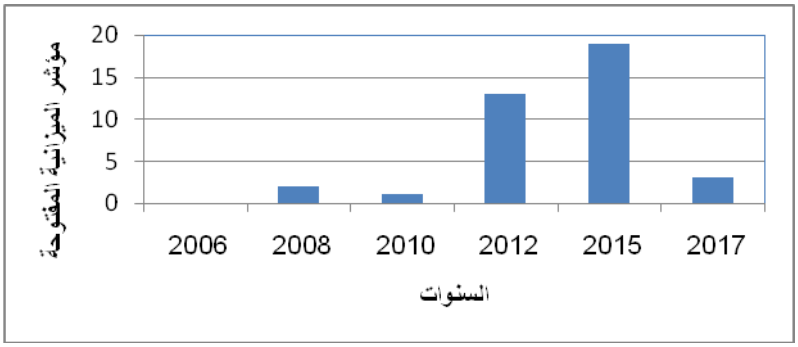

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول أعلاه.

وكما تطرقنا إليه في ما سبق أن هذه المعلومات تتعلق ساسا بالوثائق الثمانية الأساسية للميزانية، حيث يلزم الباحثون بتوفير العنوان الكامل للوثيقة وتاريخ نشرها والشكل الذي قدمت عليه كما يقدم الإطار القانوني الموجود الكافل والمنظم للوصول إلى المعلومات، هذا ما سنوضحه في النقاط التالية:

1.2 مدى إتاحة وثائق الميزانية العامة: يبين الجدول التالي مدى إتاحة الجزائر للوثائق الثمانية الرئيسية للميزانية خلال سنوات المسح:

جدول رقم (06): مدى إتاحة وثائق الميزانية

•متاحة للجمهور • لم يتم إنتاجها • تم النشر في تاريخ متأخر، لم تنشر على الانترنت، تم إنتاجها لأغراض داخلية

وثيقة الميزانية	2006	2008	2010	2012	2015	2017
البيان التمهيدي	–	•	•	•	•	•
مشروع الميزانية	•	•	•	•	•	•
قانون المالية	•	•	•	•	•	•
ميزانية المواطن	•	•	•	•	•	•
التقارير الدورية	•	•	•	•	•	•
المراجعة نصف السنوية	•	•	•	•	•	•
تقرير نهاية السنة	•	•	•	•	•	•
تقرير المراجعة	•	•	•	•	•	•

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على الموقع: http://www.internationalbudget.or

نلاحظ من الجدول ما يلي:

– عدم إتاحة البيان التمهيدي للميزانية وبالتالي لا توجد فرص لإجراء مراجعة كافية، حيث يسمى مذكرة منهجية وهي عبارة عن الإطار الذي يتم من خلاله اقتراح مشروع الميزانية.

– عدم الانتظام في إصدار مشروع الميزانية للجمهور، أي لا يوجد نقاش عام حوله، وبالتالي لا يمكن للمجتمع المدني المساهمة في رسم السياسات وترتيب الأولويات.

– الإلزام بنشر قانون المالية (الميزانية) في كل المسوحات.

– عدم نشر كل من: موازنة المواطنين والتقارير نصف السنوية وتقارير الدورية، تقارير نهاية السنة وتقرير المراجعة حيث من الصعب في هذا الوضع تتبع مسار النفقات والإيرادات وحجم الديون، ومدى الالتزام بالسياسات المرسومة، والأداء المطلوب.

2.2 مدى شمولية وفائدة المعلومات في وثائق الميزانية الرئيسية: يحوي الجدول أدناه عدد المعلومات التي تتوفر عليها الوثائق الرئيسية عن الميزانية أي مدى شموليتها لكل البيانات الواجب تقديمها في كل مرحلة من مراحل إدارة الميزانية، حيث خصص لكل وثيقة عدد من الأسئلة من أجل معرفة المعلومات المتاحة، حيث يتم حساب المعلومات الواردة في كافة التقارير من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها من الإجابة عن هذه الأسئلة.

دول رقم (07): مدى شمولية وفائدة المعلومات في وثائق الميزانية الرئيسية

وثيقة الميزانية	عدد الأسئلة	2006	2008	2010	2012	2015	2017
البيان التمهيدي	06	–	00	00	00	00	00
مشروع الميزانية	54	–	02	00	20	31	02
قانون المالية	06	–	67	67	100	50	56
ميزانية المواطن	04	–	00	00	00	00	00
التقارير الدورية	09	–	00	00	00	11	00
المراجعة النصف سنوية	09	–	00	00	00	00	00
تقرير نهاية السنة	14	–	00	00	00	00	00
تقرير المراجعة	07	–	00	00	00	00	00

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على الموقع:http://www.internationalbudget org

ومن خلال الجدول أعلاه:

- ✓ نلاحظ انعدام المعلومات في البيان التمهيدي (تسمى مذكرة منهجية في الجزائر) وهي تعد ولكن لا تنشر للجمهور – للنشر الداخلي فقط – مما يجعلها عديمة الجدوى في مقياس الشفافية، وبذلك يستحيل قياس المعلومات المحتوات فيها.
- ✓ مشروع الميزانية يحتوي على الحد الأدنى من المعلومات كما لا يمكن للمجتمع المدني الاطلاع عليه مما يحد من جدواه.

- ✓ تلتزم الجزائر بنشر قانون الميزانية فقط طوال مدة المسح إلا أنه لا يحوي جميع المعلومات ولا يوفرها بالقدر الكافي، وإنما يحتوي على المعلومات المهمة فقط، حيث لا يعطي الكثير من التفاصيل حول البنود والبرامج وهذا ما أدى إلى شح المعلومات عن الميزانية حيث تراوحت عموما بين 67 إلى 50 نقطة وهي فوق المتوسط.
- ✓ موازنة المواطن لم تعد ولم تنشر أبدا مما يجعل قياس محتواه من المعلومات مستحيل، الشيء الذي يعكس أن المجتمع المدني ليس على دراية تماما بما سيتم إنفاقه وكيف سيتم ذلك مما يحد من مشاركته. وهذا الوضع متفشي كثيرا في الدول التي تعتمد على الريع في دخلها، حيث ترى أن المواطن لا دخل له في ما سوف يكون من دخل وبالتالي ليس بالضرورة اطلاعه على أوجه الإنفاق.
- ✓ التقارير كلها معلوماتها غير كافية حسب المسح، وهذا بسبب أنها لم تنشر، وعدم النشر راجع إما إلى عدم إعدادها أصلا أو أعدت ولكن لأجل الاستعمال الداخلي فقط، هذه التقارير تمثل صورة عن سير النفقات والإيرادات خلال السنة المالية.
- ✓ لا تنشر الجزائر تقارير مراجعة الحسابات، وتبيان مدى دقة حسابات الحكومة وهل تم تصحيح الأخطاء التي تم التنبيه لها في التقارير السابقة.

من غير الممكن تقييم أداء الميزانية في الجزائر سواء خلال أو بعد نهاية السنة المالية، إذا لم يلتزم بنشر التقارير الدورية وتقارير نهاية السنة، وهذا لأجل إجراء مقارنة بين ما تم إقراره في الميزانية وما أنجز فعليا ومدى الانصياع لتوصيات وتوجيها التقارير من أجل عدم الوقوع في نفس الأخطاء السابقة. [15]

3.2 متوسط نتيجة الشفافية لستة أنواع من المعلومات الموجودة في مقترحات الميزانية للسلطة التنفيذية: إضافة إلى نشر الوثائق الثمانية الرئيسية للميزانية العامة، يجري تقييم لما تحتويه هذه الوثائق من معلومات مهمة تساعد على تحليل الوضعية وخاصة ما تعلق بتحديد مختلف مصادر الإيرادات وتصنيفات النفقات العامة وتقديرات إعتمادات البرامج ومعلومات متعلقة بمكونات وبنية الدين الحكومي، ومعلومات متعلقة بالاقتصاد الكلي والسياسة والأداء والمخاطر المالية ويمكن عرض بعضها في الجدول التالي.

جدول رقم (08): بعض المعلومات المضمنة في وثائق الميزانية

	عدد الأسئلة	2006	2008	2010	2012	2015	2017
الإيرادات	26	35	00	00	13	17	00
النفقات	16	39	00	00	42	36	14
الدين	07	43	00	00	00	13	00
الاقتصاد الكلي	00	00	00	00	00	00	00
السياسة والأداء	00	00	00	00	00	00	00
المخاطر المالية	00	00	00	00	00	00	00

المصدر: http:/ / survey.internationalbudget.org/# profile/DZ

إن الجزائر والتي تتميز بأداء ضعيف في شفافية الميزانية نتيجة ما تحتويه الوثائق التي تعدها من معلومات فعند قيامها بنشر الوثائق تميل إلى توفير معلومات حول الإيرادات والنفقات إلا أنها تفشل في توفير أربعة أنواع ضرورية من المعلومات، حيث تقوم في الغالب بتوفير

معلومات أقل بكثير حول مقدار وتكوين الديون واستحقاق الدين وأسعار الفائدة وما إذا كان محليا أو خارجيا معلومات مفقودة أو غير كاملة في مقترح الميزانية للسلطة التنفيذية حيث يؤدي الكشف عن هذه المعلومات إلى توفير رؤية للعامة حول ما تدين به ودرجة الخطر التابعة له.

كما فشلت الجزائر في تقديم معلومات حول افتراضات الاقتصاد الكلي والتي ترتكز عليها توقعات الميزانية بما في ذلك النمو الحقيقي و إجمالي الناتج المحلي، معدل التضخم، معدلات الفائدة، كما لا توفر تحليلا حول حساسية توقعات الميزانية للتغييرات المحتملة في فرضيات الاقتصاد الكلي والتي تؤثر في الظروف الاقتصادية وأوضح صورة على ذلك هو انخفاض أسعار البترول وما أنتج من تداعيات خطيرة على الاقتصاد الوطني عامة وعلى المواطن الذي أصيب بالهلع والمجتمع المدني الذي بقي في حيرة من أمره بدون أي معلومات تتعلق عن مدى تأثر الوضع في الجزائر بهذا الانخفاض وإلى أي مدى ستمس هذه التقلبات ظروفه المعيشية.

كما لم تقدم الجزائر أي توضيحات فيما إذا كانت السياسات الجديدة تؤثر على السياسات القائمة في جانب الإيرادات والنفقات، كما لا تقدم أي تفسير للعلاقة بين السياسات الجديدة والقائمة، كما لا توضح كيفية ارتباط الميزانية بأهداف سياسات الحكومة، كما لا يتم تقديم أي معلومات غير مالية حول المدخلات التي يتم الحصول عليها خلال السنة المالية على الأقل، وكذلك بالنسبة للمخرجات والنتائج، كما لا يتم توضيح أهداف الأداء. كما تقدم الجزائر من خلال وثائق الميزانية معلومات شحيحة جدا حول الأموال خارج الميزانية والغرض من هذه الأموال، والأصول المالية وغير المالية ولمتأخرات الإنفاق العام والالتزامات المحتملة ، والإيرادات المخصصة. 16

إن ما يستشف من إستعراض الجداول السابقة هو أن تفعيل شفافية المالية العامة ممكنة في الجزائر لأن عدم النشر ليس راجع لعدم قدرتها على إنتاج المعلومات وإنما بإرادتها. وإنما هي نتيجة عرف سائد واستشرى في ظل مجتمع مدني غير فعال. ويعتقد جل المسؤولين الحكوميين أن الشفافية تقلل من نفوذهم، ولهذا تعد ثقافة الرقابة الشعبية ممارسة غريبة، حيث يصبح هناك تخوف من قبل العامة من كشف أي معلومات، بدلا من المطالبة بالإطلاع على المعلومات، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية ما بين نظام شمولي رسخ السرية إلى نظام يؤمن بثقافة الانفتاح سواء على مستوى الدوائر الرسمية أو المجتمع المدني.

الخاتمة:

تعتبر الميزانية العامة من أهم أدوات السياسة المالية فهي مرآة عاكسة لتجسيد خطة عمل الحكومة وأهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب ضرورة تطوير وإصلاح مستمرة لمبادئها والنظم التي تسيرها؛ الأمر الذي جعل الجزائر تتحول تدريجيا من النمط التقليدي إلى الميزانية الموجهة بالنتائج، من خلال الشروع في إتخاذ مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والقانونية لخلق بيئة ملائمة تتماشى مع مبادئ الحوكمة، ويعتبر التوجه نحو ميزانية البرامج والأداء أهم هذه الإصلاحات؛ باعتباره أفضل أسلوب لإعداد الميزانية العامة للدولة، حيث يساعد ويساهم في تجسيد أبعاد حوكمة الميزانية العامة والتي من أهمها بعد الشفافية.

مما سبق في هذه الورقة حسب نموذج مبادرة الموازنة المفتوحة حققت الجزائر تحسن طفيف في أداء مؤشر تجسيد مبدأ الشفافية حسب مبادرة الميزانية المفتوحة بين مسحي 2006 و 2015، إلا أنها ترجعت في مسح 2017. مع هذا تملك الجزائر من الإمكانيات الكثير لزيادة الشفافية في الميزانية إلى مستويات قياسية من خلال القيام بخطوات غير مكلفة تماما من الناحية الإجرائية وهي: لابد عليها من نشر البيان التمهيدي والتقارير السنوية والمراجعة النصف سنوية، تقرير نهاية السنة وتقرير المراجعة والتي يتم إعدادها حاليا لكن في حدود الاستخدام الداخلي فقط. خوض تجربة إعداد ونشر ميزانية المواطن بغية استرجاع ثقة المواطن في الوضعية الاقتصادية وصناع القرار. وزيادة شمولية في مقترحات الميزانية التقديرية، خصوصا في مجالات التالية:

- تصنيفات نفقات الميزانية للسنة الحالية والسنوات قبل وبعد السنة المالية.
- مستوى الدين الحكومي للسنة الحالية والسنوات السابقة.
- أثر توقعات الاقتصاد الكلي ومختلف الافتراضات.
- قضايا ما وراء الميزانية الأساسية مثل الأموال خارج الميزانية والأنشطة شبه المالية.

هذا ويتطلب تحسين أداء مؤشر تجسيد مبدأ شفافية الموازنة العامة للدولة تضافر جهود كل الجهات الفاعلة بشكل نشط ودائم في إصلاح أنظمة الميزانية من خلال العمل على نشر المزيد من المعلومات وأن تبقي شفافية الميزانية في مسار ايجابي نحو التحسن ومع ذلك، لا تكون الشفافية المالية وحدها كافية لتصبح الميزانيات مفتوحة بصورة حقيقية، حيث يجب أيضا أن توفر الحكومات فرصا جدية للمواطنين والمجتمع المدني للمشاركة في عمليات الميزانية والتأكد من وجود مؤسسات رقابية رسمية مستقلة وقوية من خلال تحسين قدراتها التحليلية والقيام بإجراءات المراقبة وعمليات المراجعة وتقييمها بهدف زيادة جودة واعتمادية التقارير التي تنتجها تلك الجهات.

قائمة المراجع:

[1] ماجد شوقي، حوكمة الشركات سهلة المنال للأسواق المتقدمة وصعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة؟، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، العدد السابع، سبتمبر 2002، ص 6-11.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 03 يناير 1990، ص 02.

[3] عاطف وليم أندوراس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص 536.

[4] ساجي فاطمة، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، مذكرة ماجستير تخصص المالية العامة جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.

[5] Jeffrey Carmichael, Public Sector Governance and the Finance Sector, Presentation delivered to: A Regional Seminar on Non-Bank Financial Institutions Development in African Countries ,Sponsored by the World Bank December 9-11, 2001.

[6] Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo, The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues, The World Bank Policy Research Working Paper No. 5430, (2010).

[7] Nihangaza Charles, etude sur la transparence budgetaire au BURUNDU, bujumbura, 2013

[8] International Budget Partnership, Guide to the open budget questionnaire: an explanation of the questions and the response options 2016. https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/downloads/#questionnaires (اطلع عليه: 2017/10/03).

[9]- IBP,methodology , http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/open-budget-initiative/openbudget-survey/research-resources/meth odology. (2017/06/20 :اطلع عليه)

10 - شراكة الميزانية الدولية، دليل استبيان الميزانية المفتوحة. - http: / / www. internationalbudget. org / wpcontent / uploads / OBS2015 - Questionnaire - and - Guidelines - Arabic. pdf (اطلع عليه: 2017/06/20)

[11] -نفس المرجع السابق .

[12] مسح الميزانية المفتوحة لعام2017.

[13] نفس المرجع السابق،

[14] IBP, OBS methodology, op cit , p5.

[15] لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

[16] سامح فوزي، المساءلة والشفافية –إشكاليات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 1999. ص103.